

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2000/40  
3 August 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان

الدورة الثانية والخمسون

البند ٧ من جدول الأعمال

### حقوق الانسان للشعوب الأصلية

تقرير مقدم من السيدة إيريك-إيرين أ. داييس، رئيسة-مقررة الفريق

العامل المعني بالسكان الأصليين، عن زيارتها للمكسيك (٢٨ كانون

الثاني/يناير - ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

ملخص تنفيذي\*

\* يوزع النص الكامل للتقرير بوصفه الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2000/CRP.1 (بالانكليزية فقط).

- ١- جرت زيارة رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين (المشار إليها فيما بعد بـ "الرئيسة") للمكسيك في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير الى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ تلبية لدعوة من المعهد الوطني للسكان الأصليين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية. وقد وُجّهت هذه الدعوة للرئيسة في إطار البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الفرعية في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ لدى النظر في حالة حقوق الانسان في المكسيك.
- ٢- وتسير حالة حقوق الانسان للسكان الأصليين في المكسيك في نفس الاتجاهات التي تسير فيها حالة حقوق الانسان في البلد عموماً، مع وجود بعض السمات المميزة ومنها على وجه الخصوص ما يتعلق بالفقر المدقع والتهميش، والمنازعات بسبب الأراضي، والتزوح القسري والقمع.
- ٣- وينبغي النظر الى الارادة السياسية التي أبدتها الحكومة في تحسين تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه حقوق الانسان على أنها، بوجه عام، بادرة أمل تدل على احترام حقوق السكان الأصليين، وينبغي الاشادة بها وتشجيعها. ومن الواضح أنه لا يمكن، بين عشية وضحاها، ترجمة الارادة السياسية الى نتائج ملموسة في الحياة اليومية. فالحكومة تحتاج الى إشراك جميع المؤسسات والجهات الفاعلة في الدولة في عملية تغيير طويلة الأجل لصالح حقوق الانسان. ويجب أن تعقب الارادة السياسية والمبادرات الخاصة بالسياسات، بما فيها الإصلاحات التشريعية، خطوات ملموسة ومستمرة في مجال التنفيذ؛ ويجب أن تخضع للرصد من جانب الحكومة، ويجب وأن تنشأ آليات للمساءلة. وفي التحليل النهائي، سيكون تقييم التزام الحكومة وسياساتها الخاصة بحقوق الانسان قائماً على أساس النتائج.
- ٤- وتوصي الرئيسة بإجراء إصلاح تشريعي شامل على المستوى الفدرالي يتعلق بشؤون السكان الأصليين، كيما تُترجم الى قوانين محددة الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية وكيما تُدرج تماماً في القوانين. وتأسف الرئيسة لكون هذا الإصلاح متوقفاً في الوقت الحاضر بسبب الجمود في تنفيذ اتفاقات سان أندريس، وتود التأكيد على وجوب أن تتخذ الحكومة وجيش التحرير الوطني الزاباتي والسلطات التشريعية والأحزاب السياسية خطوات فورية وابتكارية لعكس اتجاه هذا الوضع وأن تعتمد على وجه السرعة التشريعات الهامة والتدابير الادارية ذات الصلة.
- ٥- وفيما يتعلق بالتزاع في شياibas، توصي الرئيسة بأن تستأنف الحكومة وجيش التحرير الوطني الزاباتي الحوار في أقرب وقت ممكن كيما يتسنى تنفيذ اتفاقات سان أندريس لصالح السكان الأصليين في المكسيك ولصالح جميع المكسيكيين. ويمكن أن يستفيد الطرفان من المساعي الحميدة التي تعرضها الجهات الدولية الملائمة في هذا المجال.

٦- وتعرب الرئيسة عن قلقها البالغ إزاء عسكرة مناطق السكان الأصليين، وبصفة خاصة في واخاكا وشياباس وغيريرو، وإزاء تزايد استخدام العسكريين لسلطات الشرطة. ويؤدي هذا الوضع إلى نشوب أعمال العنف وإيجاد مناخ يسوده الخوف وتنتشر فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة وتهديد سلامة الأفراد الشخصية والعقلية، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم التعرض للتوقيف والاحتجاز التعسفيين.

٧- وتعرب الرئيسة عن قناعتها بأنه ينبغي حل القضايا الاجتماعية من خلال الحوار الديمقراطي الذي يكفل المشاركة الفعلية، بدلا من حلها من خلال القمع والعسكرة.

٨- كما تعرب الرئيسة عن قلقها إزاء ما أفادت به التقارير من أن مجتمعات السكان الأصليين تُنتزع منها أراضيها التقليدية وأن أراضي السكان الأصليين يجري تفتيت ملكيتها، وهذا وضع يفضي في كثير من الأحيان إلى خلق التوتر والمنازعات، حتى فيما بين مجتمعات السكان الأصليين. وتأمل الرئيسة أن تتخذ حكومة المكسيك التدابير التشريعية والإدارية الكفيلة بالاعتراف بأراضي السكان الأصليين، وتحديد حدود هذه الأراضي، وتوفير الحماية الواجبة والفعالة بحيث تستخدمها مجتمعات السكان الأصليين دون أية عوائق.

٩- وتشيد الرئيسة بالجهود الدينامية والمبادرات الخاصة بالسياسات من جانب المعهد الوطني للسكان الأصليين من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات السكان الأصليين، وترى أن العديد من هذه الجهود قد أسفر بالفعل عن نتائج هامة وأنها كانت مثمرة. وفي الوقت نفسه، ترى الرئيسة أن عمل وموارد المعهد الوطني للسكان الأصليين ليست كافية للتصدي للمشاكل الهائلة التي تواجه مجتمعات السكان الأصليين وأنه يتعين حشد قطاعات عديدة من هياكل الدولة حشدا كاملا للتصدي لهذه المسائل.

١٠- ولئن كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدرج في نطاق التنفيذ التدريجي الذي يتوقف على مستوى التنمية الاقتصادية في كل بلد، فمن الواضح أن حكومة المكسيك، شأنها شأن كل حكومة، مسؤولة عن بذل الجهود المتواصلة والمنظمة لضمان التمتع بهذه الحقوق، باستخدام وسائلها الذاتية وكذلك، في حالة عدم كفاية هذه الوسائل، بمساعدة من المجتمع الدولي. ويعتبر قيام الحكومة بإيلاء الأولوية للتنمية الاجتماعية وسياساتها الخاصة بتحقيق اللامركزية أمرين جديرين بالترحيب. ومن المسلم به كذلك أن عولمة الاقتصاد العالمي وتأثير تسعير المنتجات، مثل البن، على الصعيد الدولي يسببان صعوبات للمنتجين من السكان الأصليين. وينبغي للحكومة المكسيكية وللمؤسسات الدولية والإقليمية المختصة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، بذل المزيد من الجهود لتعزيز بحوث السوق كيما يتسنى للمنتجين، بمن فيهم النساء المنتجات من السكان الأصليين، بيع منتجاتهم بأسعار معقولة.

١١- ويحتاج تطبيق المبادئ التي يقوم عليها الحق في التنمية، والمنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦، الى زيادة التركيز على المشاركة الفعلية من جانب مجتمعات السكان الأصليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنميتهم الذاتية، وبالمساواة بين الجميع في فرص الحصول على الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والسكن والعمل، وبتحقيق العدل في توزيع الدخل. ولا تزال المشاركة الفعلية والكاملة من جانب مجتمعات السكان الأصليين في عملية التنمية تشكل تحدياً يواجه حكومة المكسيك. ويوصى بأن تعيد السلطات المختصة النظر في عملية صنع القرارات وأن تشرك السكان الأصليين مشاركة كاملة في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع الإنمائية التي تؤثر على حياتهم. ويحتاج الأمر الى اتخاذ تدابير خاصة لزيادة مشاركة النساء في عمليات التنمية ولا سيما في تسويق منتجاتهن من الأشغال اليدوية.

١٢- وتثني الرئيسة على الأداء الجيد في بعض مناطق مجتمعات السكان الأصليين ذات الادارة الذاتية، دون تدخل حكومي، وبالاعتراف بهذه المجتمعات بحكم القانون أو الواقع. غير أنها تود أن تعرب عن قلقها إزاء الادعاءات الخاصة بتدخل الحكومة في مناطق أخرى، ولا سيما في شياباس وغيريرو، بما في ذلك تنحية السلطات التي اختارها السكان الأصليون والاستعاضة عنها بسلطات اختارها الحكومة، وكذلك إزاء ظاهرة "إعادة تخطيط البلديات" التي تقوّض العملية الديمقراطية. وترى الرئيسة أن المشاركة الفعلية من جانب مجتمعات السكان الأصليين في حياة البلد السياسية أمراً حاسماً بالنسبة لتنمية هذه المجتمعات وتنمية المكسيك والديمقراطية بوجه عام. وينبغي للحكومة أن تسمح لمجتمعات السكان الأصليين بإدارة شؤونهم الذاتية في جميع الحالات التي يطلبون فيها ذلك، شريطة أن تتم ادارة هذه الشؤون في إطار المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الانسان. ويوصى أيضا بإعادة النظر في ممارسة "إعادة تخطيط البلديات" في مناطق السكان الأصليين وتنقيح هذه الممارسة بحيث تعبر عن الارادة الحرة والفعلية للسكان الأصليين.

١٣- وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تبذل الحكومة جهوداً ترمي الى تحسين مستوى الصحة والتعليم بين السكان الأصليين. غير أنه لا تزال توجد تحديات خطيرة، وبصفة خاصة من حيث سوء التغذية؛ ويبدو بوجه عام أن الأمر يحتاج الى المزيد من الموارد في مجال الصحة. وليس تعقيم نساء السكان الأصليين، نتيجة لممارسات قسرية أو بسبب التضليل الإعلامي، انتهاكاً خطيراً فحسب للحق في الصحة والصحة التناسلية على وجه التحديد، بل هو أيضاً انتهاك خطير للحق في السلامة الشخصية. ويُرجى من الحكومة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بهذه الممارسات والقضاء عليها حيثما وجدت.

١٤- وتثني الرئيسة على الجهود التي تبذلها دار الأطفال المرضى المحتاجين لعلاج طويل الأجل في مدينة مكسيكو (Casa de los Mil Colores)، وتحت المانحين الدوليين والوطنيين على تقديم الدعم المالي لهذه الدار.

١٥- وفيما يتعلق بالحقوق في التعليم، تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتسهيل حصول أطفال السكان الأصليين على التعليم الابتدائي، وهي جهود جديرة بالثناء. غير أن السلطات لا توفر بانتظام التعليم بلغتين. ويحتاج الأمر إلى بذل جهود متواصلة من حيث السياسات والموارد بغية تحسين هذا المجال، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتدريب المعلمين وتحسين رواتبهم وتوفير مواد التعليم بلغتين.

١٦- ويحتاج الأمر إلى تحسين سبل حصول الشباب من السكان الأصليين على التعليم الثانوي والعالي. ويوصى بأن تنظر السلطات في انتهاج سياسات موجهة نحو العمل في هذا المجال، بما في ذلك النظر في اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح الشباب من السكان الأصليين في مجال التعليم العالي.

١٧- ويحتاج تعليم الفتيات، وهو أولوية من أولويات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، إلى المزيد من الجهود. وإلى جانب التشجيع الرسمي من جانب السلطات، وهو تشجيع جدير بالترحيب وينبغي مواصلة، هناك دور أساسي يتعين أن يضطلع به زعماء مجتمعات السكان الأصليين والمنظمات النسائية والعاملون المجتمعيون وممثلو الكنيسة وغيرهم من أجل تغيير الأفكار التقليدية التي تفضي إلى التمييز ضد الفتيات والنساء في التعليم في مجتمعات السكان الأصليين.

١٨- وتعتبر الرئيسة أن استخدام لغة السكان الأصليين في وسائط الإعلام أمر مهم للغاية من أجل صون وتطوير ثقافات هؤلاء السكان؛ وهي تحث على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وينبغي أن تنظر السلطات، وبصفة خاصة في الولايات التي يمثل فيها السكان الأصليون الأغلبية أو نسبة عالية من السكان، في مسألة بث برامج تلفزيونية وإذاعية بلغات السكان الأصليين. ويبدو هذا ملائماً، على سبيل المثال، في ولاية يوكاتان حيث تتكلم أغلبية السكان لغة المايا. وينبغي إنشاء آليات يتسنى من خلالها للسكان الأصليين أن يشاركوا مشاركة كاملة في إدارة المواقع الثقافية لتراثهم الثقافي. وقد حظي بالترحيب ما قام به المعهد الوطني للسكان الأصليين من تشجيع ومساعدة أطفال وشباب السكان الأصليين على الاشتراك المباشر في إنشاء محطات إذاعية وإدارة هذه المحطات وإعداد البرامج التعليمية وأنشطة الاتصالات بوجه عام.

١٩- ويواجه نظام إقامة العدل في المكسيك تحديات كبيرة، حيث إن السكان الأصليين يتأثرون بمشاكله ويتعاملون معه بنوع من الارتياب. وتؤكد الرئيسة من جديد على النداءات الموجهة من الهيئات والآليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بشأن إفلات أفراد الشرطة والجيش من العقاب، وإساءة استخدام أفراد الشرطة والجيش للأسلحة، والمشاكل الناجمة عن الصعوبات التي يواجهها غير الناطقين بالإسبانية، وإجراءات الاحتجاز والافتقار إلى الشفافية بوجه عام في الإجراءات القضائية، وافتقار الشعوب الأصلية لفهم ما يشكل جريمة في القانون المكسيكي.

٢٠- وتشكل النزاعات الدينية واقعا ملموسا في العديد من مجتمعات السكان الأصليين، وهي تتفاقم في كثير من الأحيان بفعل اعتبارات سياسية أو اقتصادية. وتقع على الدولة وعلى السلطات الدينية وسلطات السكان الأصليين وجميع الجهات المعنية الأخرى مسؤولية تعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وحرية الدين أو العقيدة لصالح جميع السكان الأصليين بصرف النظر عن الدين أو الطائفة.

٢١- وتؤيد الرئيسة الطلب المقدم من شعب هويشول بشأن الموقع المقدس لديهم والمسمى تاتل آرامارا في ناياريت، بأن توقف البحرية استخدام هذا الموقع كخط لإطلاق النار. ويستند هذا الطلب الى جملة أمور من بينها المبدأ الذي اعتمدته الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والذي تحترمه حكومات عديدة، والقائل بأن على الحكومات أن تحترم وتحمي مدافن السكان الأصليين وغيرها من المواقع المقدسة لديهم، أينما وجدت.

٢٢- وفيما يتعلق بالتعاون التقني بين حكومة المكسيك والمفوضية السامية لحقوق الانسان، تعرب الرئيسة عن قناعتها بأنه ينبغي المضي بنشاط في التبادل البناء للآراء بين المفوضية السامية لحقوق الانسان وقيادة المكسيك، وتوقيع وتنفيذ مذكرة للتفاهم. كما تعرب الرئيسة عن تقديرها لما أبدته حكومة المكسيك من صراحة لدى مناقشة هذه المسائل وعن قناعتها بأهمية التعاون التقني في الجهود المبذولة من أجل تحسين المؤسسات. وتشمل المجالات المحددة للتعاون التقني التي تقترحها الرئيسة بالنسبة للسكان الأصليين ما يلي: حالات الاختفاء القسري؛ والجماعات شبه العسكرية وجماعات المدنيين المسلحين؛ والفساد الذي يؤثر على قطاعات عديدة من قطاعات العمل الحكومي وبصفة خاصة إقامة العدل؛ والاتجار في المخدرات وتداول الأسلحة بشكل غير مشروع؛ واستخدام القوة من جانب أفراد الشرطة والعسكريين؛ وتدريب أفراد الشرطة والمسؤولين عن السجون؛ وزيادة مشاركة مجتمعات السكان الأصليين؛ وضرورة الاعتراف الرسمي بالترجمين العاملين في محاكم مجتمعات السكان الأصليين، وتدريبهم، والحاجة الى توعية أفراد الشرطة القضائية والسلطة القضائية بدورهم المشروع؛ والحاجة الى توعية السكان الأصليين بالمبادئ الدستورية الأساسية وسائر المبادئ القانونية ولا سيما المبادئ والأحكام الجنائية، وبالمبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الانسان الأساسية.

٢٣- ويبدو أن للتشريد القسري للسكان الأصليين أسبابا متعددة؛ وأي تحليل متعمق لها يتجاوز نطاق هذا التقرير. ومن الواضح أن النزاعات الدينية والنزاعات بسبب الأراضي والعسكرة والفقر جزء من المشكلة وأن كل مجال من هذه المجالات يحتاج الى إجابة ملائمة تقدمها السياسات وتتمشى مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها المكسيك في مجال حقوق الانسان.

٢٤- وتثني الرئيسة على حكومة المكسيك لقيامها بإيواء السكان الأصليين الغواتيماليين وغيرهم على مدى سنوات عديدة، وتعرب عن تقديرها لقيام السلطات المختصة في المكسيك بتوفير فرص التعليم للأطفال والشباب

الغواتيماليين، وترحب بصفة خاصة بمنح المواطنة المكسيكية للاجئين من السكان الأصليين الغواتيماليين الذين يطلبونها، وتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات هؤلاء السكان الأصليين.

٢٥- وتعرب الرئيسة عن أملها القوي في أن يقوم الرئيس المنتخب الجديد والحكومة والادارة ببذل كل الجهود الممكنة، في أقرب وقت ممكن، لاثبات الارادة السياسية والمسؤولية في اتخاذ التدابير التشريعية والادارية الكفيلة بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة بهذا التقرير. وينبغي لهم أيضا أن يسنّوا اجراءات عادلة ومنصفة، وفقا للالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون الانساني الدولي وقوانين حقوق الانسان، تهدف الى منع انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع السكان الأصليين وغير الأصليين في المكسيك.

— — — — —